تمتلك مؤشرات مالية قوية تدعمها لتحقيق صافي هامش فائدة 2,6٪ بنهاية العام الحالي

البنوك الكويتية في 2020.. أداء مستقر رغم التحديات

■ القطاع يمتلك رأسمال صلباً لالتزامه بتطبيق «بازل 3».. ما يحميه من الخسائر غير المتوقعة

■ استمرار إقراض الأفراد سيبقى أحد المحركات الرئيسية لاستقرار نمو ربحية البنوك في 2020

مصطفى صالح

تقف البنوك الكويتية أمام العديد من التحديات والعقبات خلال العام الحالي، والتي تتمثل في التبعات السلبية لانتشار فيروس كورونا على الاقتصادين العالمي والمحلي، بالإضافة إلى أن انخفاض أسعار النفط بشكل كبير سيؤثر سلبا على الميزانية العامة للدولة، وبالتالي يحد من القدرة على الإنفاق الرأسمالي، الذي تعتمد البنوك المحلية عليه ضمن عملياتها التشغيلية بتمويل المشاريع التنموية الكبيرة. وعلى الرغم من هذه التحديات والعقبات التي من شأنها تخفيض معدلات أرباح البنوك خلال العام الحالي، فإن تقرير لوكالة «موديز» للتصنيفات الائتمانية، الذي نشر مؤخرا، أكد أن القطاع المصرفي الكويتي قادر على تحقيق استقرار في معدلات نمو الربحية في 2020.

مؤشرات إيجابية

ويعد من أهم التقديرات التي استند اليها هذا التقرير في إشاراته إلى محافظة البنوك الكويتية على استقرار نمو ربحيتها بنهاية العام الحالي، إعادة هيكلة مزيج أصول البنك بما يسهم في الحفاظ على نمو إيرادات الفوائد والاستثمار والرسوم والعمولات، وتحقيق صافي هامش فائدة متوقع بنسبة 2,6٪ في المتوسط خلال العام. كما تتمتع البنوك الكويتية بميزة مهمة، وهي تطبيق استراتيجية الفروع الصغيرة المنتشرة، حيث تخدم هذه الاستراتيجية قاعدة الأصول الضخمة لها، بما يسمح بخفض التكلفة وزيادة كفاءة العمليات التشغيلية للبنوك الكويتية.

علاوة على ذلك، فإن البنوك المحلية تمتلك نسبة مساهمة لودائع العملاء من إجمالي مستويات السيولة لديها بنحو 70٪ من إجمالي المطلوبات. وأخيرا، فإن الحكومة على استعداد للتدخل وإنقاذ البنوك الخاسرة، حال حدوث ذلك، كما حدث من قبل في أزمة 2008، مع تطبيق استراتيجيات استباقية لمنع حدوث ذلك السيناريو، وقد وضح هذا الدعم في زيادة الحكومة لودائعها بالقطاع المصرفي لأعلى مستوياتها التاريخية بنهاية مارس الماضي لتبلغ 7,5 مليارات دينار.

الرؤية المستقبلية

وتستند الوكالة في رؤيتها المستقبلية للقطاع المصرفي الكويتية الى عدد من العوامل، من بينها استقرار البيئة التشغيلية في ظل توقعات بنمو القطاع غير النفطي بمعدل 3٪ خلال 2020، ووصول معدل تدهور الأصول إلى 2٪ فقط، بدعم من جودة الأصول المحلية وانخفاض تأثير الانكشافات على الأسواق الخارجية، وكذلك الحجم الكبير في الاحتياطيات العامة لدى البنوك التي تصل إلى 3,5٪ من إجمالي محفظة القروض.

وتمتلك البنوك الكويتية رأسمال صلبا، نتيجة التزامها بتطبيق معايير «بازل 3»، ما يجعل معدلات كفاية رأس المال كافية لحمايتها من أية خسائر غير متوقعة، ومن المتوقع أن تستقر ربحية القطاع عند مستوى 1,3٪ من إجمالي الأصول الثابتة للقطاع خلال العام 2020.

ومن المتوقع أن تستمر البنوك في الاعتماد على الودائع الثابتة والمستقرة كأساس لتوفير الاحتياجات التمويلية، مع احتفاظ البنوك بمستويات تغطية سيولة تتخطى حاجز 100٪، مع الإبقاء على وجود دعم حكومي للقطاع المصرفي، في حال أي تعثر بالمستقبل.

الإنفاق الحكومي

وأشارت الوكالة إلى تسارع وتيرة الإنفاق الحكومي مقارنة بباقي دول الخليج، ما يعطي ميزة تنافسية كبيرة للبنوك الكويتية التي تعتمد بشكل كبير على تمويل المشروعات التنموية، حيث يتوقع التقرير ان يصل متوسط معدل نمو الانفاق الحكومي خلال الفترة من 2018 إلى 2021 لنحو 18٪، ليصبح أعلى معدل تسارع في نمو الانفاق الحكومي بين دول الخليج، وذلك بالمقارنة بمعدل 7٪ خلال الفترة من 2015 إلى 2018. في المقابل، توقع التقرير ان تتراجع وتيرة معدلات نمو الانفاق الحكومي في كل دول الخليج باستثناء الكويت وعمان، حيث يتوقع ان تتباطأ تلك الوتيرة في السعودية إلى نحو 6,5٪ خلال فترة التوقع 2018ـ 2021 وفي الامارات أيضا الى مستويات 6٪ وتتباطأ بشكل حاد في قطر إلى قرابة 1٪ فقط، على ان تشهد تراجعا حادا في البحرين بتراجع تفوق نسبته 5٪، وذلك اقل من مستويات فترة المقارنة 2015ـ2018.

إقراض الأفراد

وفيما يخص عمليات الاقراض، فمن المتوقع أن يستمر النمو في إقراض الافراد من بين المحركات الرئيسية لاستقرار معدلات نمو ربحية البنوك خلال 2020، حيث توقع استقرار الزخم الذي يشهده منذ قرارات بنك الكويت المركزي في ديسمبر 2018 التي رفعت الحد الاقصى للاقتراض، بالاضافة تخفيض سعر الخصم في البلاد الى 1,5٪، وهو أدنى مستوى تاريخياً، ضمن سعي البنك لتعزيز الاقتراض خلال الفترة الحالية والمقبلة في ظل أزمة «كورونا» وتباعاتها الاقتصادية. وتمثل قروض التجزئة نحو 43٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنوك الكويتية والذي يعد من بين الأفضل خليجيا، ويتوقع أن يسهم نمو ائتمان الافراد الى نمو الائتمان بالكامل بنسبة 5٪ خلال العام الحالي وهو ما يفوق المعدل المتوقع لمعدل التضخم البالغ 3٪. في المقابل، فإن إقراض الشركات بشكل عام سيواصل التباطؤ ولكن بمعدل طفيف على أقل تقدير خلال النصف الأول من العام الحالي، وقد تساعد الحزمة التحفيزية التي اطلقها بنك الكويت المركزي لتقديم تمويلات ميسرة الى الشركات المتضررة من الأزمة الحالية بسقف فوائد يبلغ 2,5٪، تساعد في دعم نمو اقراض الشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة، فيما يتوقع أن يواصل الائتمان المقدم لقطاعات النفط والإنشاءات النمو، عقب انتهاء الأزمة الحالية.

5 تحديات مستقبلية تهدد نمو الأرباح

على الرغم من قوة القطاع المصرفي المحلي، وامتلاكه قاعدة أصول صلبة وسيولة عالية، إلا أن تقرير «موديز» أشار الى مجموعة من التحديات التي قد تؤثر سلبا على معدلات نمو ربحية البنوك واستقرارها في المستقبل اذا استمرت زيادة تأثيرها، وهي:

1 ـ التركيز الكبير في حجم الإقراض على عملاء محددين ما قد يمثل تعثرهم تحديا كبيرا.

2 ـ التعرض لقطاعي العقار والاستثمار في البورصة ما يزيد من مستوى مخاطر الأصول.

3 ـ تباطؤ وتيرة ترسيات المشاريع الحكومية التي وصلت خلال 2019 لأقل مستوياتها منذ 2013.

4 ـ استمرار اعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط والصناعات الهيدروكربونية بالنسبة الكبرى بين دول الخليج.

5 ـ تصاعد التوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، ما يؤثر سلبيا على نشاط القطاع المصرفي ويزيد المخاطر.

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

إعلان عن تمديد فترة تلقي طلبات الترشح لعضوية مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للدورة الخامسة عشرة (2020- 2022) للأعضاء العاديين والمستقلين وذلك حتى يوم الخميس الموافق 2020/6/11

نظراً لتطبيق حظر التجوال الشامل في دولة الكويت، يسر بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع) أن يعلن عن تمديد فترة تلقي طلبات الترشح لعضوية مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع) للأعضاء العاديين والمستقلين للدورة الخامسة عشرة ومدتها ثلاث سنوات (2020- 2022) وفقًا للشروط الآتية:

أولاً: بالنسبة للأعضاء العاديين من مساهمي بيت التمويل الكويتي:

استيفاء المتطلبات والشروط المقررة بالمادة (68) المعدلة من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته بشأن القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة للترشيح، وكذلك الشروط الواردة في النظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي المادة (17).

ثانيًا: بالنسبة للأعضاء المستقلين:

استيفاء المتطلبات والشروط العامة لعضوية مجلس الإدارة والشروط الخاصة بالأعضاء المستقلين والمقررة ضمن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي والمؤرخة 10 سبتمبر 2019 والمبينة أدناه:

1. أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف.
2. ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية بعقوبة مقيدة للحرية أو جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام قانون الشركات ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
3. ألا يكون قد أشهر إفلاسه أو امتنع عن الدفع ولو لمرة واحدة.
4. أن يكون حسن السمعة محمود السيرة.
5. أن يكون لديه خبرة كافية في الشئون المصرفية أو المالية أو الاقتصادية وفقاً للقواعد والضوابط الصادرة من مجلس إدارة بنك الكويت المركزي.
6. ألا يكون عضو مجلس إدارة أو موظفاً في بنك آخر من البنوك العاملة في دولة الكويت.
7. ألا تزيد مساهمته ومساهمة أي من أقربائه من الدرجة الأولى مجتمعين، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن 1% من أسهم البنك.
8. ألا يكون، عند الترشح أو خلال العامين السابقين من تاريخ الترشح، لديه علاقة تجارية مؤثرة أو إدارية أو استشارية مع أي من المساهمين الرئيسيين في البنك أو أي من المجموعات المالكة الذين يشكل تحالفهم نسبة مساهمة تجعلهم في عداد المساهم الرئيسي.
9. ألا يكون عند الترشح أو خلال العامين السابقين من تاريخ الترشح، قد شغل عضوية مجلس إدارة في البنك أو أي منصب تنفيذي فيه أو ضمن مجموعة البنك. واستثناءً، ولمرة واحدة، عند البدء في تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي في شأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك، فإنه يجوز ترشح الأعضاء الحاليين في البنك أو ضمن مجموعة البنك ممن تنطبق عليهم جميع شروط الاستقلالية الأخرى.
10. ألا تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في البنك أو مجموعة البنك.
11. ألا يكون عند الترشح أو خلال العامين السابقين يعمل لدى البنك أو ضمن مجموعة البنك، أو لدى أي من المساهمين الرئيسيين في البنك أو المجموعة.
12. ألا يكون لديه أو لدى أقاربه من الدرجة الأولى أي علاقة ائتمانية مع البنك أو مجموعة البنك تزيد عن إجمالي المبلغ المحدد في تعليمات القروض الاستهلاكية والإسكانية، وألا يكون لديهم ودائع أو محافظ مدارة لدى البنك أو مجموعة البنك تزيد في مجموعها عن 100 ألف دينار كويتي أو ما يعادلها من العملات الأخرى.
13. ألا يكون مالكاً لشركة أو مساهماً رئيسياً فيها أو عضواً في مجلس إدارتها أو عضواً تنفيذياً فيها، حاصلة على ائتمان، أو ضامنة لائتمان من البنك أو مجموعة البنك تزيد قيمته على نسبة 5% من رأس المال المدفوع.
14. ألا يكون عند الترشح أو خلال العامين السابقين شريكاً في مكتب التدقيق الخارجي للبنك أو عضواً في فريق التدقيق على مجموعة البنك، وألا تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق الخارجي.
15. ألا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي باستثناء ما يتلقاه لقاء عضويته في المجلس أو توزيعات الأرباح التي يتقاضاها بصفته مساهماً أو الفوائد المستلمة أو المستحقة على ودائعه أو استثماراته من الأنشطة الاعتيادية للبنك.

فعلى من يرغب في ترشيح نفسه من مساهمي بيت التمويل الكويتي أو غيرهم، ممن تتوافر فيه شروط الترشح السالف بيانها أن يقوم بتقديم طلب الترشيح لأمانة سر مجلس الإدارة الكائن في مدينة الكويت - شارع عبدالله المبارك - برج بيتك - الدور 31، أو التواصل عن طريق البريد الإلكتروني التالي fawaz.aleneizy@kfh.com، خلال الفترة من يوم الأحد الموافق 2020/5/10 إلى يوم الخميس الموافق 2020/6/11 من الساعة العاشرة صباحًا وحتى الساعة الثانية عشرة ظهرًا على أن يكون طلب الترشيح مشفوعًا بما يلي:

1. السيرة الذاتية للمرشح مدعمة بالمستندات.
2. إقرار مكتوب من المرشح بتوافر شروط العضوية لديه عند تقديم طلب الترشح.
3. تفويض مكتوب من المرشح بمخاطبة نيابة شئون التنفيذ الجنائي والتعاون الدولي للحصول على شهادات الأحكام الباتة إن وجدت.
4. إقرار مكتوب باطلاع المرشح على تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ 2019/5/9 بعدم ملكية ما نسبته 5% من رأس مال بيت التمويل بشكل مباشر أو غير مباشر بدون موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي والتعهد بالإفصاح إذا زادت ملكيته عن 1% من رأس المال.

@kfhgroup
kfh.com 180 3333